ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

تعليق العضوية بالاتحاد الإفريقي والانقلابات العسكرية: مالي وموريتانيا نموذجا

إعداد: الدكتور / بتار ولد اسلك | الجمهورية الإسلامية الموريتانية

دكتوراه في العلاقات الدولية | جامعة محمد الخامس ـ بالرباط

أستاذ مادة القانون الدولي / كلية الحقوق بجامعة نواكشوط ــ موريتانيا

E-mail: boutarisselkou@gmail.com | https://orcid.org/0009-0005-5756-2770

https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.10

تاريخ الاستلام: 2026/06/21	تاريخ القبول: 2026/07/12	تاريخ النشر: 2026/07/15

للاقتباس: ولد اسلك، د. بتار، (2026)، تعليق العضوية بالاتحاد الإفريقي والانقلابات العسكرية: مالي وموريتانيا نموذجا، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الحادي عشر، العدد 31، السنة الثالثة، ص–ص 223–239. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.10

المُستخلص

تتناول هذه الدّراسة فعاليّة آليّة تعليق العضويّة في الإتّحاد الإفريقيّ كأداة قانونيّة لمواجهة التغييرات غير الدستوريّة للحكومات، من خلال تحليل الإطار القانونيّ النّاظم لها وتطبيقاتها العمليّة. ويركّز على حالتي موريتانيا (2008) ومالي (2020–2021) بوصفهما نموذجين لقياس مدى نجاعة هذه الآليّة. ويخلص إلى أنّ الإتّحاد الإفريقيّ يمتلك منظومة قانونيّة متقدّمة تقوم على رفض الإنقلابات، غير أنّ تطبيقها يظلّ محدود الفاعليّة بسبب الإعتبارات السياسيّة وضعف آليّات التنفيذ. كما يقيّم البحث دور المجموعة الإقتصاديّة لدول غرب إفريقيا في إدارة تلك الأزمات ومدى فاعليّتها.

الكلمات المُفتاحيّة: تعليق، الإتحاد الإفريقيّ، الإنقلاب، غير دستوريّة، إكواس.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية

العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

Suspension of Membership in the African Union and Military Coups: Mali and Mauritania as Case Studies

Author: Dr. / Boutar Ould Eslekou | The Islamic Republic of Mauritania
PhD in International Relations | Mohammed V University, Rabat
Professor of International Law / Faculty of Law, University of Nouakchott, Mauritania
E-mail: boutarisselkou@gmail.com | https://orcid.org/0009-0005-5756-2770
https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.10

Received : 21/06/2026	**Accepted :** 12/07/2026	**Published :** 15/07/2026

Cite this article as: Eslekou*, Boutar Ould, (2026), Suspension of Membership in the African Union and Military Coups: Mali and Mauritania as Case Studies, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 11, issue 31, Third year, pp. 223-239. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.31.10*

Abstract

This study examines the effectiveness of the African Union's membership suspension mechanism as a legal instrument for addressing unconstitutional changes of government. It analyzes the legal framework governing this mechanism and its practical application, focusing on the cases of Mauritania (2008) and Mali (2020–2021) as models to assess its effectiveness. The study concludes that, although the African Union has established an advanced normative framework based on the rejection of coups d'état and unconstitutional changes of government, its implementation remains limited due to political considerations and weak enforcement mechanisms. It also evaluates the role of the Economic Community of West African States (ECOWAS) in managing these crises, while noting that its interventions have not achieved decisive deterrence. The findings underscore the need for a preventive approach that promotes good governance and strengthens institutional stability across the African continent.

Keywords : Suspension, African Union, Coup d'état, Unconstitutional Change of Government, ECOWAS.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

المقدمة

في ظل التحولات السياسية المتسارعة التي تشهدها القارة الإفريقية، عادت ظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومات، وعلى رأسها الانقلابات العسكرية، لتطرح نفسها كأحد أبرز التحديات التي تواجه مسار بناء الدولة وترسيخ الحكم الرشيد، فبعد مرحلة اتسمت نسبيًا بتراجع هذه الظاهرة، عرفت السنوات الأخيرة موجة جديدة من الانقلابات، خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، مما أعاد إلى الواجهة إشكالية فعالية المنظومات الإقليمية في ضبط التوازن بين مبدأ السيادة الوطنية ومتطلبات الشرعية الدستورية.

في هذا السياق، يبرز الاتحاد الإفريقي بوصفه الإطار المؤسسي الأهم في القارة، والذي سعى منذ تأسيسه إلى الانتقال من منطق عدم التدخل إلى منطق أكثر ارتباطًا بحماية النظام الدستوري، من خلال تبني آليات قانونية واضحة لمواجهة التغييرات غير الدستورية، وفي مقدمتها آلية تعليق العضوية المنصوص عليها في القانون التأسيسي، والمدعوم بإعلان لومي والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. غير أن الأهمية النظرية لهذه الآلية تثير تساؤلات جوهرية حول مدى فعاليتها العملية في تحقيق أهدافها، خاصة في ظل تكرار الانقلابات في عدد من الدول الإفريقية.

وتتجلى هذه الإشكالية بوضوح من خلال التباين بين الإطار القانوني الصارم الذي يتبناه الاتحاد الإفريقي، والتطبيق العملي الذي يكشف عن تفاوت في الاستجابة والنتائج، وهو ما تبرزه حالات متعددة، من بينها موريتانيا سنة 2008، ومالي خلال سنتي 2020 و2021، حيث شكّلت هذه الحالات نماذج دالة على حدود الأدوات القانونية في مواجهة واقع سياسي مركب تتداخل فيه الاعتبارات الداخلية والإقليمية والدولية.

وانطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية هذا البحث حول الجواب على السؤال التالي، إلى أي مدى تُعدّ آلية تعليق العضوية داخل الاتحاد الإفريقي أداة فعالة لمواجهة الانقلابات العسكرية في إفريقيا؟ وهل تمكّنت هذه الآلية، في ضوء تطبيقها العملي، من تحقيق الردع وضمان العودة المستقرة إلى النظام الدستوري؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يعتمد البحث مقاربة تحليلية تجمع بين التأصيل القانوني والدراسة التطبيقية، من خلال تناول الإطار القانوني لآلية تعليق العضوية، ثم تحليل تجربة الاتحاد الإفريقي في فرض العقوبات من خلال حالة موريتانيا، قبل الانتقال إلى دراسة حالتي مالي (2020–2021) مع إبراز دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) في إدارة الأزمة، ويهدف البحث إلى تقييم مدى فعالية هذه الآلية، والكشف عن حدودها، واقتراح فهم أكثر عمقًا لطبيعة التفاعل بين القانون والسياسة في إدارة الأزمات داخل القارة الإفريقية .

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

المحور الأول: الإطار القانوني لتعليق العضوية في الاتحاد الإفريقي

يأتي الاتحاد الإفريقي امتدادًا طبيعيًا لفكرة الوحدة الإفريقية التي نادى بها عدد من القادة الأفارقة منذ حصول الدول الإفريقية على استقلالها، وهي الفكرة التي تجسدت مؤسسيًا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، التي واكبت مختلف التحديات التي عرفتها القارة خلال مراحل متعددة من تاريخها، غير أن هذه المنظمة، رغم أهميتها التاريخية، لم تتمكن من أداء دورها على الوجه الأكمل، خاصة مع بروز النظام الدولي الجديد وتزايد تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي أفرز الحاجة إلى إعادة صياغة العمل الإفريقي المشترك ضمن إطار أكثر تطورًا وفعالية، تمثل في إنشاء الاتحاد الإفريقي، إدراكًا من القادة الأفارقة لضرورة إعادة ترتيب البيت الإفريقي في ظل التحولات الدولية [1].

وفي هذا السياق، دأب القادة الأفارقة على مجاراة هذه القوالب من خلال الانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل القاري المشترك، وهو ما جسده إعلان سرت بليبيا سنة 1999م، الذي دعا إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي بوصفه إطارًا جديدًا يمكن إفريقيا من تأكيد حضورها كقارة موحدة وقادرة على تدبير شؤونها بنفسها[2]، وقد أسفرت القمة الإفريقية الاستثنائية الخامسة، المنعقدة يومي 1 و2 مارس بمدينة سرت الليبية، عن إعلان قيام الاتحاد الإفريقي وبرلمان عموم إفريقيا، وذلك عقب توقيع (51) دولة على القانون التأسيسي للاتحاد من أصل (53) دولة آنذاك، ثم استكمال العدد اللازم من إجراءات التصديق، بما حقق النصاب القانوني المتمثل في تصديق ثلثي الدول الأعضاء، فدخل القانون التأسيسي حيز التنفيذ 26 مايو ايار[3] 2001، وانعقدت بعد ذلك أول قمة للاتحاد بمدينة ديربان بجنوب إفريقيا سنة 2002م، لتنتقل بذلك أصول والتزامات منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الجديد[4].

وقد حدد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي أهداف الاتحاد في أربعة عشر بندًا، شملت تحقيق المزيد من الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الإفريقية، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل القارة، كما استحدث القانون التأسيسي عددًا من المفاهيم الجديدة التي تعكس رغبة الدول الإفريقية في الاستجابة للمتغيرات الدولية، ومن أبرزها دعم المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، وتعزيز المشاركة الشعبية، وترسيخ الحكم الرشيد،

---

(1) Makinda & Okumu, 2008, p. 55

(2) سامية (بيرس): قمة سرت الاستثنائية، إعلان الإفريقي، السياسة الدولية، العدد 144 أبريل 2001 ص 208 وما بعدها.

(3) نادية (عبد الفتاح)، الاتحاد الإفريقي بين الأمل والخوف، التكامل الإقليمي في إفريقيا، أعمال المؤتمر الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005م، ص:173

(4) انشاء منظمة الوحدة الإفريقية بموجب ميثاق أديس أبابا في 25 مايو 1963 بهدف تعزيز التضامن الإفريقي، ودعم التحرر من الاستعمار، ومكافحة التخلف الاقتصادي، وتنسيق مواقف الدول الإفريقية في المحافل الدولية. وقد فُتحت العضوية أمام الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة الملتزمة بمبادئ المنظمة، مع تنظيم إجراءات الانضمام والانسحاب وفق أحكام الميثاق، انظر بطرس بطرس (غالي)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص 79-41.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

فضلًا عن حماية حقوق الإنسان والشعوب[1].

وهو ما يعكس تحولًا نوعيًا في الفكر المؤسسي الإفريقي من منطق عدم التدخل التقليدي إلى منطق أكثر ارتباطًا بقيم الشرعية السياسية والحكم الدستوري، وفي السياق نفسه عبّر القانون التأسيسي عن رفضه لفكرة الانقلابات العسكرية ووسائل الوصول غير الدستورية إلى السلطة، باعتبارها من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي في القارة، إذ لا يكفي مجرد عدم الاعتراف بالأنظمة الانقلابية لمواجهة هذه الظاهرة، بل يتطلب الأمر معالجة أعمق تقوم على الفصل بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، ونشر ثقافة الديمقراطية، وتعزيز قيم السلام والتسامح والتعايش وقبول الآخر[2].

ولتأكيد هذا الهدف جسدت المادة 30 من القانون المذكور هذه التوجهات بصورة عملية، حين نصت على أنه لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد، وهو ما يشكل الأساس القانوني المباشر لآلية تعليق العضوية داخل الاتحاد الإفريقي، كما تنص المادة الثانية والعشرون من ميثاق الاتحاد، فإنه يجوز إخضاع أي دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد إلى عقوبات إضافية، قد تشمل حرمانها من بعض أشكال التعاون، أو فرض تدابير ذات طابع سياسي أو اقتصادي[3]، وذلك وفق ما يحدده الإطار القانوني للاتحاد، وقد جاءت هذه الآلية ضمن مسار تدريجي انتقل فيه الاتحاد من مجرد الإدانة السياسية بالانقلابات إلى بناء إطار قانوني مؤسسي يحدد المفاهيم ويضبط الإجراءات ويؤسس لردود فعل جماعية تجاه خرق الشرعية الدستورية[4].

ويستند هذا الإطار في مجمله إلى مجموعة من المرجعيات القانونية الأساسية، في مقدمتها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المشار اليه سابقا، ثم الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، والذي يعد أحد أهم الصكوك القانونية التي أسهمت في تحديد المبادئ العامة المنظمة للحكم الديمقراطي داخل القارة الإفريقية، حيث اعتمد الاتحاد الإفريقي هذا الميثاق خلال دورته الثامنة عشرة المنعقدة في 30 يناير 2007 بأديس أبابا[5]، وذلك بهدف تعزيز الشرعية السياسية وترسيخ الطابع المؤسسي للحكم الديمقراطي في الدول الأعضاء.

وقد جاء هذا الميثاق في 53 مادة موزعة على 10 فصول، ليشكل إطارًا قانونيًا مهمًا يهدف إلى تعزيز الديمقراطية، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وضمان المشاركة الشعبية عبر الاقتراع الحر والنزيه، كما ألزم الدول الأطراف باحترام هذه المبادئ واتخاذ التدابير الكفيلة بتكريسها، بما في ذلك القضاء على جميع أشكال التمييز، خاصة تلك القائمة على الرأي السياسي أو الجنس أو الانتماء العرقي أو الديني أو

(1) بتار (ولد اسلك)، تأثير المساعدات والقروض الدولية على عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، رسالة لنيل الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الدراسية 2014، ص56

(2) انظر، بتار (ولد اسلك)، تأثير العوامل الخارجية على المسار السياسي في موريتانيا، منشورات المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، (نواكشوط)، الطبعة الأولي السنة،2023، ص62

(3)African Union, 2000, Art. 22

(4) نيفين حلمي (مصطفى): أوروبا ودعم التنمية في إفريقيا، دراسة في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في تنمية إفريقيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 25–24 سبتمبر 2002، ص5.

(5) (African Union, 2007)

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

أي شكل آخر من أشكال التعصب.[1]

ويكشف هذا التوجه المؤسسي الشامل عن حرص الاتحاد الإفريقي على بناء منظومة قانونية ملزمة تسعى الى حماية الشرعية الدستورية وتعزيز الانتقال الديمقراطي، وهو ما يستلزم، من الناحية المفاهيمية، تحديد طبيعة الأفعال التي تشكل خروجًا على النظام الدستوري القائم، وفي هذا السياق، يُطرح مفهوم الانقلاب في الأدبيات السياسية بوصفه مصطلحًا أكثر منه مفهومًا علميًا دقيقًا، إذ لا يقدم نموذجًا تفسيريًا مكتملًا بقدر ما يُستخدم لتسمية ظواهر مرتبطة بالاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية، بخلاف الثورة التي تنطلق عادة من خارج النظام وتهدف إلى إعادة تشكيله.

ويُفهم الانقلاب في صورته الأساسية باعتباره "قلبًا للسلطة" من داخل النظام نفسه، حيث تقوم إحدى مكوناته، وغالبًا المؤسسة العسكرية، بالإطاحة بالحاكم القائم بهدف السيطرة على الحكم دون أن يستتبع ذلك بالضرورة تغييرًا جذريًا في بنية النظام السياسي القائم، غير أن هذا التصور لا يقتصر على الانقلابات العسكرية التقليدية، بل يمتد إلى ما يمكن تسميته بـ"الانقلاب الدستوري" أو "الانقلاب على الدستور"، وهو شكل أكثر تعقيدًا حيث يتم عبر آليات تبدو قانونية أو شبه قانونية، مثل تعديل الدساتير أو إعادة صياغتها بما يسمح بتركيز السلطة أو تمديدها، أحيانًا تحت غطاء شعبي أو مؤسسي ، وقد برز هذا المفهوم تاريخيًا في حالات مثل انقلاب لويس نابليون بونابارت في فرنسا، الذي استند إلى حل المؤسسات التشريعية وتنظيم استفتاء شعبي مكّنه من إعادة صياغة الدستور وتأسيس نظام إمبراطوري جديد، بما يعكس قدرة "الانقلاب الدستوري" على الجمع بين أدوات الشرعية الشكلية والتحول السلطوي العميق[2]، وإذا كان هذا النموذج يعكس أحد أشكال الاستيلاء على السلطة من داخل الإطار المؤسسي، فإن التجارب الإفريقية المعاصرة أظهرت نمطًا مختلفًا من التغييرات غير الدستورية، خاصة عبر التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في اغلب الانقلابات التي حدثت في افريقيا، وهو ما دفع الاتحاد الإفريقي إلى تبنى تلك المقاربة الجديدة للحد من تلك الظواهر، كما ارتبط هذا التحول أيضا بتنامي الوعي الإفريقي بخطورة الاستيلاء غير المشروع على السلطة ـ عبر تجاربه السابقة ـ وانعكاساته على السلم والأمن والتنمية.

غير أن التطبيق العملي لهذه المنظومة على الدول الإفريقية بشكل عام كشف عن محدودية فعالية العقوبات المعتمدة، وعلى رأسها تعليق العضوية، إذ لم تنجح في الحد من تكرار الانقلابات أو ردع الفاعلين العسكريين بصورة حاسمة، فرغم لجوء الاتحاد الإفريقي إلى هذا الإجراء في عدد من الحالات، فإن الضغوط الإقليمية والدولية، وضعف آليات الإلزام، وهشاشة المؤسسات الوطنية، كثيرًا ما أفضت إلى إعادة دمج السلطات الانقلابية بعد فترات قصيرة، بما أضعف الأثر الردعي للعقوبات.

ويتجلى ذلك بوضوح في حالة موريتانيا، ثم مالي، حيث أفضت التطورات اللاحقة إلى إعادة دمج البلدين في أنشطة الاتحاد بعد ترتيبات سياسية وانتقالية انتهت بوصول قادة الانقلاب إلى السلطة عبر مسارات

(1) للرجوع النص الكامل الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات، متوفر على موقع الاتحاد الافريقي على الرابط التالي
https://www.peaceau.org تاريخ زيارة الموقع 22-5-2026

(2) ابوحنيفه (قوى)، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسير متوفر على
https://studies.aljazeera.net 2026 -5-2 تاريخ زيارة الموقع

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

انتخابية، وهو ما يُعد، في ضوء الإطار المنهجي للاتحاد، خروجًا عن القواعد التوجيهية المعلنة، ويطرح هذا التباين تساؤلًا مهما إلى أي حد تعكس ممارسات الاتحاد الإفريقي في تفعيل آلية تعليق العضوية تغليبًا للاعتبارات السياسية والإقليمية على مقتضيات الإطار القانوني المعلن؟

المحور الثاني: التطبيق العملي لآلية تعليق العضوية في الاتحاد الإفريقي

إذا كان الإطار القانوني للاتحاد الإفريقي قد أسس، على المستوى النظري، لجملة من المبادئ والآليات الرامية إلى حماية الشرعية الدستورية ومواجهة التغييرات غير الدستورية للحكومات، فإن الوقوف على مدى فعالية هذه المنظومة يظل رهينًا بدراسة كيفية تفعيلها في الواقع العملي، ومن هذا المنطلق تكتسي دراسة بعض الحالات التطبيقية أهمية خاصة، باعتبارها تكشف طبيعة تعامل الاتحاد الإفريقي مع الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية، ومدى اتساق مواقفه مع مقتضيات الإطار القانوني الذي تبناه.

وفي هذا السياق، تبرز حالتا موريتانيا ومالي كنموذجين دالين لفهم حدود وآفاق آلية تعليق العضوية، سواء من حيث أدوات الضغط المعتمدة، أو من حيث تأثير الاعتبارات السياسية والإقليمية في توجيه مسار الاستجابة الإفريقية للأزمات الدستورية.

اولا: أثر عقوبات الاتحاد الإفريقي الناتجة عن انقلاب 2008 على موريتانيا

مع الإعلان في نواكشوط عن انقلاب 6 أغسطس 2008، بعد سنة من نظام الرئيس الموريتاني السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله أدان رئيس مفوضية السلم والأمن الإفريقي، جون بينغ الانقلاب فورا، والذي اعتبره غير دستوري، وذلك بقوله «أؤكد رفض الاتحاد الإفريقي لأي تغيير للحكومات بالطرق غير الدستورية، ومحاولة الاستيلاء على الحكم بالقوة، وفقا لإعلان لومي الصادر في شهر يوليو 2000 والقانون الدستوري للاتحاد الإفريقي، والميثاق الإفريقي للديمقراطية، والانتخابات والحكم الرشيد، الذي كانت موريتانيا آخر دولة تصادق عليه في 7 يوليو 2008»[1]، كما لوّح الاتحاد الإفريقي بعزل النظام الموريتاني دوليًا في حال عدم التخلي عن السلطة، في إطار تبني مقاربة ضغط سياسي مبكر.

وقد اتسم تعامل الاتحاد مع الأزمة الموريتانية بالتدرج، حيث مرّ بثلاث مراحل أساسية انتقل خلالها من الإدانة السياسية والضغط الدبلوماسي، إلى التهديد بالعقوبات والعزل، ثم إلى مرافقة التسوية السياسية والمرحلة الانتقالية في إطار البحث عن إعادة الشرعية الدستورية، ويمكن اختزال تلك المراحل فيما يلي.

ففي المرحلة **الأولى**، اعتمد الاتحاد الإفريقي سياسة تدريجية قائمة على الإدانة والضغط الدبلوماسي دون اللجوء الفوري إلى العقوبات، حيث شدد مجلس السلم والأمن الإفريقي على ضرورة العودة إلى «الشرعية

(1) انظر تصريح جون (بينغ)، جريدة الشرق الأوسط (لندن)، 11 أغسطس 2008، العدد 10849

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

الدستورية»، معتبرًا جميع الإجراءات المتخذة التي اتخذها المجلس العسكري منذ 6 أغسطس باطلة ولاغية، كما حدّد أجلًا أقصاه 6 أكتوبر 2008 لإعادة الرئيس المخلوع سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله إلى مهامه، محذرًا من عواقب عدم الامتثال(1).

غير أن هذه الضغوط لم تُفضِ إلى نتائج ملموسة، إذ أبدت السلطة العسكرية القائمة آنذاك رفضًا واضحًا، حيث صرّح الجنرال محمد ولد عبد العزيز بقوله «إن عودة الرئيس السابق إلى سدة الحكم في قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي غير واقعية، وغير موضوعية.. لقد أصبح رئيسا سابقا وانتهى الأمر... لا يمكننا العودة إلى الوراء»، وهو ما يعكس من وجهة نظر الاتحاد الإفريقي تعارضًا بين منطق الشرعية الدستورية ومنطق الأمر الواقع(2).

وأمام هذا الانسداد، انتقل الاتحاد الإفريقي إلى مرحلة ثانية تمثلت في تدويل الأزمة، عبر تنسيق الجهود مع عدد من الفاعلين الدوليين، من بينهم الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، وقد تجلّى هذا التوجه من خلال الاجتماعات التشاورية التي عُقدت في أديس أبابا وباريس خلال أواخر 2008 وبداية 2009، والتي أكدت على ضرورة التوصل إلى حل توافقي يضمن مشاركة مختلف الأطراف السياسية، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة وشفافة بإشراف هيئات مستقلة(3)

وفي هذا الإطار، شدد المشاركون على أهمية إشراك جميع الفاعلين السياسيين، مع التأكيد على أن أي خطوات أحادية من شأنها تعقيد الأزمة، كما طُرحت عدة مبادرات من مختلف الأطراف، غير أنها وُصفت بأنها غير كافية لتحقيق تسوية شاملة، مما دفع الاتحاد الإفريقي إلى منح مهلة إضافية للمجلس العسكري تنتهي في 20 نوفمبر 2008، الا أن التقييم النهائي أظهر محدودية تجاوب السلطة مع هذه المطالب.(4)

وبناءً على ذلك، انتقل الاتحاد الإفريقي إلى المرحلة الثالثة، حيث بدأ في تفعيل آلية العقوبات، فقد أعلن في 21 نوفمبر 2008 عن حزمة أولية شملت منع التأشيرات على القادة العسكريين، وتجميد ممتلكاتهم، وعدم الاعتراف بالقرارات الصادرة عن السلطة الانقلابية، إلى جانب الدعوة إلى تجميد عضوية موريتانيا في الهيئات الإفريقية، وتعليق مشاركتها في آلية مراجعة النظراء الإفريقية(5). في سياق استمرار حالة

(1) للرجوع الى النص الكامل لبيان الاتحاد الإفريقي، منشور في جريدة الفجر، العدد 365 أربعاء سبتمبر 2008 ص 7

(2) النص الكامل لخطاب رئيس الجمهورية الموريتانية محمد (ولد عبد العزيز)، أمام مهرجان شعبي في العاصمة نواكشوط في حي الدار البيضاء يوم 7 نوفمبر 2008 منشور على جريدة الشعب العدد: 9049/8 نوفمبر 2008 ص2.

(3) يمكن الرجوع الى النص الكامل لبيان مجموعة الاتصال الدولية حول الأزمة الموريتانية في باريس في 20 فبراير 2009، منشور في جريدة الأمل الجديد، العدد 568، بتاريخ 2009/2/22، ص3

(4) المرجع ذاته

(5) استحدثت آلية المراجعة الإفريقية للنظراء في إطار نتائج قمة أبوجا بنيجيريا سنة 2002، وتم التأكيد على إنشائها خلال قمة نيباد عام 2003، مع الاتفاق على تمويلها من موارد إفريقية خالصة ضماناً لاستقلاليتها. وتُعد هذه الآلية من أبرز مخرجات مبادرة نيباد، إذ تقوم على مبدأ التقييم المتبادل بين الدول الإفريقية من خلال الحوار وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، بهدف تعزيز الحوكمة والتنمية في القارة بعيداً عن الضغوط الخارجية أو العقوبات، انظر أمة (حمداش) لألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء كمقاربة للاتحاد الإفريقي لتعزيز الديمقراطية»، مجلة مدارات سياسية، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص 252-239.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

الجمود السياسي، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي، ابتداءً من 5 فبراير 2009، فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك في إطار تطبيق آليات الاتحاد الإفريقي المتعلقة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات، وقد نص القرار على اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية، مع تكليف مفوضية الاتحاد الإفريقي باتخاذ التدابير التنفيذية اللازمة، ودعوة الدول الأعضاء إلى التطبيق الصارم لمقتضيات القرار.[1]

وقد تزامن ذلك مع تدويل أوسع للأزمة، حيث تم إشعار مجلس الأمن الدولي، كما تمت إحالة الملف إلى الاتحاد الأوروبي، الذي فعّل بدوره المادة 96 من اتفاقية كوتونو[2]، وقرر تعليق المساعدات المالية لموريتانيا، مؤكدًا في قراره: «بناء على المادة 96 من اتفاقية كوتونو يقرر المجلس ما يلي، ربط رفع العقوبات بالعودة التوافقية إلى النظام الدستوري وتنظيم انتخابات حرة، مشيرًا إلى أنه «ستسمح العودة الكاملة للوضع الدستوري في موريتانيا برفع كافة البنود المذكورة أعلاه[3]..."

وفي سياق موازٍ، برزت أدوار إقليمية حاسمة، حيث قاد الرئيس السنغالي السابق عبد الله واد مبادرات دبلوماسية نشطة عارض من خلالها فرض العقوبات، معتبرًا أنها تضر بالشعب أكثر من النظام، وقد ترافقت هذه الجهود مع دعم فرنسي وضغوط دولية متزايدة، خاصة في ظل التهديد بوقف المساعدات، إلى جانب تنامي قوة المعارضة الداخلية المعارضة للانقلاب.

وأمام هذا التداخل بين الضغوط، تراجعت قدرة السلطة العسكرية الحاكمة على المناورة، مما مهّد لانطلاق حوار سياسي في داكار بين ممثلي المجلس العسكري ومنسقية المعارضة، وقد أفضت هذه اللقاءات إلى الاتفاق على تنظيم انتخابات جديدة تحت إشراف دولي، بما يضمن التوافق بين الأطراف[4]،وقد تُوّجت هذه الجهود بتوقيع اتفاق تاريخي سمي باتفاق داكار، الذي شكّل محطة مفصلية في تسوية الأزمة، حيث نص على مرحلة انتقالية توافقية، وتحديد جدول زمني للانتخابات، ووضع آليات لبناء الثقة بين الأقطاب السياسية، مع تأكيد دور المجتمع الدولي في مرافقة هذا المسار[5].

---

(1)African Union Peace and Security Council, 2009.

(2) تنص المادة 96 من اتفاقية كوتونو لسنة 2000 على آلية "عدم التنفيذ"، التي تخول للاتحاد الأوروبي اتخاذ تدابير سياسية أو اقتصادية، من بينها تعليق التعاون والمساعدات، في حال إخلال الدولة الشريكة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون المنصوص عليها في المادة 9 من الاتفاقية. انظر إدريس(قسيم)، "الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، ص 99.

(3) النص الكامل لقرار الاتحاد الأوربي المتعلق بالعقوبات على موريتانيا 6 ابريل 2009 منشور في جريدة الأمل الجديد، بتاريخ: 2009/04/07، ص:3.

(4) انظر د بتار (ولد اسلك)، انقلاب السادس من اغشت في موريتانيا ازمة الانقلاب والانتخاب، مجلة الفقه والقانون، العدد 14، ص 107

(5) طويت الأزمة الموريتانية مع التوقيع على اتفاق داكار في احتفال كبير ضم جميع المنظمات الدولية وبحضور شخصيات عربيه وأوربية ودولية كبرى، كما توج الاتفاق في حفل التوقيع على استقالة الرئيس الراحل سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله طواعية حسب ما تضمنه الاتفاق، انظر، د بتار (ولد اسلك)، مرجع ذاته، ص145

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

وعليه، يتضح مما سبق أن تدخل الاتحاد الإفريقي مرّ بثلاث مراحل مترابطة: الإدانة، ثم التدويل، ثم العقوبات، إلا أن فعالية هذه الآلية ظلت نسبية مقارنة بسقف مطالب الاتحاد الإفريقي، إذ لم تؤدِّ العقوبات وحدها إلى استعادة الشرعية الدستورية، بل ساهمت إلى جانب الوساطة الإقليمية والضغوط الداخلية والدولية، في دفع الأزمة نحو تسوية سياسية انتقالية تم بموجبها اجراء انتخابات رئاسية 2009 وصل من خلالها الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز الى سدة الحكم.

ثانيا: أثر فرض عقوبات الاتحاد الإفريقي والاكواس على مالي

يُعدّ الانقلاب العسكري الذي شهدته مالي في 18 أغسطس 2020م تتويجًا لمسار طويل من الأزمات البنيوية التي عرفها النظام السياسي المالي، حيث تداخلت عوامل الضعف المؤسسي مع تصاعد التوترات السياسية وتفاقم التحديات الأمنية والاقتصادية، مما أفضى في النهاية إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فقد جاءت هذه التطورات في سياق داخلي متأزم، خاصة عقب الانتخابات البرلمانية التي أُثيرت حولها شبهات واسعة تتعلق بالنزاهة، وهو ما أدى إلى بروز حركة احتجاجية قوية تمثلت في "حركة 5 يونيو"، التي استطاعت تعبئة الشارع المالي ضد النظام الحاكم[1]، مطالبة برحيل الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا ، وقد ترافقت هذه الاحتجاجات مع حالة من التدهور الأمني المستمر منذ أزمة 2012، نتيجة تنامي نشاط الجماعات المسلحة والهجمات الإرهابية، إلى جانب التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، وهو ما زاد من هشاشة الدولة وأضعف قدرتها على احتواء الأزمات[2].

في هذا السياق المضطرب، شهدت مالي تمردًا عسكريًا انطلق من معسكر "كاتي"، حيث قامت وحدات من الجيش باعتقال الرئيس وعدد من كبار المسؤولين، قبل أن يُجبر كيتا على إعلان استقالته في خطاب متلفز أكد فيه رغبته في تفادي إراقة الدماء والحفاظ على استقرار البلاد، وقد أعقب ذلك إعلان قادة الانقلاب تشكيل "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب"، أغسطس 2020، مع تعهدهم بإدارة مرحلة انتقالية تُفضي إلى حكم مدني عبر تنظيم انتخابات عامة، في محاولة لإضفاء طابع شرعي على تحركهم[3]، غير أن هذا الطرح لم يلقَ قبولًا واسعًا لدى الفاعلين الإقليميين والدوليين، نظرًا لكونه يمثل من وجهة نظرهم تغييرًا غير دستوري للسلطة، لأنه يتعارض مع المبادئ التي تقوم عليها المنظومات الإقليمية الإفريقية.

وفي هذا الإطار، جاء موقف الاتحاد الإفريقي حاسمًا وسريعًا، حيث أعلن مجلس السلم والأمن تعليق عضوية مالي إلى حين استعادة النظام الدستوري، مطالبًا بالإفراج الفوري عن الرئيس والمسؤولين المحتجزين، ويعكس هذا القرار بحجة تمسك الاتحاد الإفريقي بالمادة 30 من الميثاق التأسيسي، التي

(1) تكون الحراك الثوري في مالي من ثلاث منظمات أساسية هي التي دعت ونظّمت حراك 5 يونيو، بالإضافة إلى قيام مجموعة من القوى والحركات السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، بالتضامن معها في الحراك، انظر محمد (الجزار)، الحراك الثوري في مالي..." دراسة تحليلية لحراك 5 يونيو2020، مجلة قرات أفريقية، متوفر على لرابط التالي: https//:qiraatafrican.com2026 _25_5_ تاريخ زيارة الموقع /

(2) انظر فاروق حسين (ابوضيف)، تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة مكثّفة لانقلاب أغسطس 2020م، دراسات وبحوث سياسية،3سمبتمر 2020، متوفر https://qiraatafrican.com تاريخ زيارة الموقع_ 2_6_ 2026

(3) المرجع ذاته

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

تنص صراحة على رفض أي تغييرات غير دستورية للحكومات، كما يعكس سعيه إلى ترسيخ مبدأ "عدم التسامح مع الانقلابات العسكرية" داخل القارة.[1].

أما على مستوى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، فقد اتسمت استجابتها بطابع أكثر ديناميكية وتدرجًا، حيث كانت قد حاولت قبل وقوع الانقلاب احتواء الأزمة السياسية من خلال إرسال وفد وساطة إلى باماكو بهدف تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة، غير أن هذه الجهود لم تُحقق نتائج ملموسة، وهو ما عكس أيضا محدودية أدوات التدخل الوقائي التي تمتلكها المنظمة ،وبعد وقوع الانقلاب، انتقلت "إكواس" إلى تبني مقاربة تقوم على الضغط السياسي والدبلوماسي[2]، حيث أرسلت وفدًا رفيع المستوى بقيادة الرئيس النيجيري السابق جوناثان، لإجراء مفاوضات مباشرة مع قادة الانقلاب والعمل على إعادة المسار الدستوري ، كما لوّحت باتخاذ إجراءات عقابية، من بينها إغلاق الحدود وفرض عقوبات اقتصادية، في محاولة لإجبار العسكريين على الالتزام بخارطة طريق انتقالية[3].

ورغم هذه الجهود، فإن تفاعل كل من الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا [4] مع الأزمة المالية كشف عن محدودية فعالية المنظومتين في مواجهة الانقلابات العسكرية، حيث لم تتمكنا من منع وقوع الانقلاب أو فرض عودة فورية للنظام المدني، بل اقتصر دورهما على إدارة الأزمة واحتواء تداعياتها، ويتضح هذا القصور بشكل أكثر جلاءً مع تكرار الانقلاب في مايو 2021م، عندما قام العسكريون، بقيادة العقيد أسيمي غويتا، باعتقال رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الوزراء[5]، في خطوة أعادت إنتاج الأزمة السياسية من جديد، وأظهرت هشاشة الترتيبات الانتقالية التي تم التوصل إليها عقب انقلاب 2020

وعلى إثر الانقلاب الثاني، أعاد الاتحاد الإفريقي تعليق عضوية مالي، مؤكدًا موقفه الرافض لأي تدخل عسكري في العملية السياسية، ومشددًا على ضرورة العودة السريعة إلى النظام الدستوري، مع التهديد بفرض عقوبات على الأطراف التي تعرقل مسار الانتقال الديمقراطي، كما تبنّت "إكواس" موقفًا مماثلًا، حيث أعلنت بدورها تعليق عضوية مالي، وأكدت ضرورة الالتزام بالجدول الزمني للانتقال السياسي. غير

(1) انظر بيان الاتحاد الأوروبي حول الانقلاب 2020 في مالي متوفر علىhttps://www.aljazeera.ne تاريخ زيارة الموقع_ 2_.5_- 2026

(2) د جيهان (عبد الرحمن)، تداعيات خروج دول الساحل من "إيكواس"، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، متوفر على الرابط التالي https://rcssegypt.com، تاريخ زيارة الموقع_ 2_.5_- 2026

(3) الانقلاب العسكري في مالي.. تفاصيل الحدث"، قراءات إفريقية، متاح على com.alsudanet//:https تاريخ زيارة الموقع_ 9_.5_- 2026

(4) تم إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 1975 لخلق اتحاد اقتصادي ونقدي في غرب أفريقيا. وكانت الحرب الأهلية في ليبريا في عام 1989 الحدث الرئيسي الذي دفع المجموعة إلى التدخل في ميدان الأمن وإنشاء آليات فعالة في هذا الميدان. ويعزى توسيع نطاق مهمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشمل المجال الأمني أساسا إلى الصلة الوثيقة بين الاستقرار والتنمية الاقتصادية. للمزيد حول هذ الموضوع يمكن الرجوع الى سارا (شارات)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: من الدور الاقتصادي إلى الدورا لامني، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل– المجلد الثالث– العدد الثاني عشر– يوليوز 2021، ص433 وما بعدها.

(5) (Czerep, 2020, pp. 1–2)

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

أن تكرار نفس الإجراءات يعكس نمطًا استجابيًا تقليديًا يقوم على الإدانة والتعليق والضغط، دون القدرة على تحقيق ردع فعلي ومستدام يمنع تكرار الظاهرة.

وفي المقابل، يُلاحظ أن الاتحاد الإفريقي كان قد رفع تعليق عضوية مالي في أكتوبر 2020م عقب تشكيل سلطة انتقالية وتعهدها بتنظيم انتخابات، [1]وهو ما يعكس نوعًا من المرونة في تطبيق العقوبات، إلا أن هذه المرونة قد تُفسَّر أيضًا على أنها ضعف في الاستمرارية والصرامة، خاصة في ظل عدم التزام العسكريين لاحقًا بمسار الانتقال، ومن هنا، يمكن القول إن تجربة مالي تكشف عن فجوة واضحة بين الإطار القانوني الذي تتبناه المنظمات الإفريقية في رفض الانقلابات، وبين قدرتها الفعلية على فرض هذا الإطار على أرض الواقع.

وعليه، فإن تحليل حالتي انقلاب 2020 و2021 في مالي يُظهر أن الأزمة لا تتعلق فقط بتكرار التدخل العسكري، بل تمتد إلى حدود فعالية النظام الإقليمي الإفريقي في إدارة الأزمات السياسية، فبينما يمتلك الاتحاد الإفريقي و"إكواس" أدوات قانونية ومؤسسية متكاملة[2]، إلا أن ضعف آليات التنفيذ، وتباين مصالح الدول الأعضاء، يحدّان من قدرتهم على تحقيق استقرار سياسي دائم في مالي.

(1) محمود (أبو العينين)، واخرون، إجراءات استعادة الاستقرار في مالي منذ عام 2020، مجلة الدراسات افريقية، مجلد48 –عدد 2 أبريل 2026، ص187

(2) خالد عصام (إسلامبولي)، «حزام الانقلابات» الأفريقية... الأزمات الدستورية وقود التدخلات العسكرية مجلة، المجلة. متوفر على الرابط التالي https://www.majalla.com تاريخ زيارة الموقع_ 21_6_ 2026

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاتحاد الإفريقي قد تمكن من بناء إطار قانوني ومؤسسي متماسك لمواجهة ظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومات، من خلال تكريس مبدأ رفض الانقلابات العسكرية في القانون التأسيسي، وتعزيزه عبر إعلان لومي والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وقد شكل هذا الإطار الأساس القانوني لآلية تعليق العضوية باعتبارها إحدى أهم أدوات حماية الشرعية الدستورية داخل القارة الإفريقية.

وعلى مستوى الاستنتاجات، تبين أن فعالية هذه الآلية لا ترتبط بقوتها القانونية وحدها، وإنما تتحدد بدرجة أساسية بطبيعة السياق السياسي والإقليمي الذي تُطبق فيه، ففي حالة موريتانيا سنة 2008، أظهر التطبيق العملي أن تعليق العضوية لم يكن كافيًا بمفرده لإعادة النظام الدستوري، بل جاء أثره نتيجة الترابط بين الضغوط الإقليمية والدولية، والوساطة السياسية، والتوازنات الداخلية، وهو ما أفضى في النهاية إلى تسوية سياسية انتقالية أعادت إدماج الدولة في الإطار المؤسسي الإفريقي.

أما في حالة مالي (2020–2021)، فقد أبرزت الدراسة بوضوح محدودية هذه الآلية، حيث لم يمنع تعليق العضوية من تكرار الانقلاب خلال فترة قصيرة، كما لم تتمكن إجراءات الاتحاد الإفريقي ولا تدخلات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس) من تحقيق ردع فعلي أو ضمان انتقال سياسي مستقر، مما يعكس ضعف أدوات التنفيذ الإقليمي وتباين الإرادات السياسية للدول الأعضاء.

وعلى مستوى التوصيات، تدعو الدراسة إلى ضرورة الانتقال من المقاربة التفاعلية القائمة على رد الفعل بعد وقوع الانقلابات، إلى مقاربة وقائية شاملة ترتكز على تعزيز المؤسسات الدستورية، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، وتطوير آليات إنذار مبكر فعالة داخل الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية، بما يحد من تكرار الأزمات السياسية ويعزز الاستقرار في القارة.

وفي الخلاصة العامة، يتضح أن آلية تعليق العضوية، رغم أهميتها القانونية والرمزية، تظل أداة محدودة الفعالية إذا لم تُدعّم بإرادة سياسية جماعية متماسكة وتنسيق إقليمي ودولي فعال، كما أن التجربتين الموريتانية والمالية تؤكدان أن نجاح هذه الآلية لا يتوقف على وجودها النصي فحسب، بل على مدى قدرتها على التفعيل العملي داخل بيئة سياسية متغيرة.

وفيما يخص آفاق البحث وحدوده، تكشف هذه الدراسة كذلك أن فعالية آلية تعليق العضوية لا تتحدد فقط بالنصوص القانونية أو بالإرادة المؤسسية للاتحاد الإفريقي، بل تتأثر أيضًا بعوامل خارجية معقدة، من بينها تباين مصالح القوى الإقليمية والدولية، واختلاف مواقفها من السلطات المنبثقة عن الانقلابات، ونظرًا لأن هذه الدراسة ركزت أساسًا على تحليل الإطار القانوني والتطبيقات الإفريقية، فإن تأثير التفاعلات الدولية في فعالية العقوبات يظل مجالًا بحثيًا يستحق مزيدًا من الدراسة، بما يسهم في فهم أعمق للعلاقة بين القانون الإقليمي، والاعتبارات الجيوسياسية في إدارة الأزمات الدستورية في إفريقيا.

مجلة القرار
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

بيان تضارب المصالح والتمويل

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

يُصرّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

أصرّح أنّ هذه الدراسة لم تحصل على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة أو خاصة أو غير ربحية.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والرسائل الجامعية

- بطرس بطرس (غالي)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974
- بتار (ولد اسلك)، تأثير المساعدات والقروض الدولية على عملية التحول الديمقراطي في موريتانيا، رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2014.
- بتار (ولد اسلك)، تأثير العوامل الخارجية على المسار السياسي في موريتانيا، منشورات المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 2023

ثانياً: المقالات والدراسات العلمية

- سامية (بيرس)، قمة سرت الاستثنائية، إعلان الإفريقي، السياسة الدولية، العدد 144، 2001
- بتار (ولد اسلك)، انقلاب السادس من اغشت في موريتانيا ازمة الانقلاب والانتخاب، مجلة الفقه والقانون، العدد 14، 2013
- نادية (عبد الفتاح)، الاتحاد الإفريقي بين الأمل والخوف، في أعمال المؤتمر الأول للشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005
- نيفين حلمي (مصطفى)، أوروبا ودعم التنمية في إفريقيا: دراسة في مؤتمر مبادرة التنمية الجديدة في تنمية إفريقيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002
- أمة (حمداش)، لآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء كمقاربة للاتحاد الإفريقي لتعزيز الديمقراطية، مجلة مدارات سياسية، المجلد 8، العدد 2، 2024
- إدريس (قسيم)، الانتقال الديمقراطي في المغرب: تفاعلات الشراكة الاقتصادية مع أوروبا والربيع العربي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، 2019
- فاروق حسين (أبو ضيف)، تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة مكثفة لانقلاب أغسطس 2020، دراسات وبحوث سياسية، 2020
- سارة (شارات)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: من الدور الاقتصادي إلى الدور الأمني، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 3، العدد 12، 2021
- محمود (أبو العينين) وآخرون، إجراءات استعادة الاستقرار في مالي منذ عام 2020، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 48، العدد 2، 2026

العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

ثالثاً: التقارير والوثائق الدولية

- تصريح، جون (بينغ)، تصريح صحفي، جريدة الشرق الأوسط، 2008
- بيان الاتحاد الإفريقي، جريدة الفجر، 2008
- بيان مجموعة الاتصال الدولية حول الأزمة الموريتانية، جريدة الأمل الجديد، 2009
- قرار الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات على موريتانيا، جريدة الأمل الجديد، 2009
- خطاب الرئيس الموريتاني السابق، محمد (ولد عبد العزيز)، "خطاب حول ازمة الانقلاب"، جريدة الشعب، 2008
- ميثاق أديس أبابا لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، 1963
- الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات، الاتحاد الإفريقي

رابعا: المقالات الإلكترونية

- أبو حنيفة (قوي)، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسير، الجزيرة للدراسات، https//:studies.aljazeera.net
- خالد عصام (الإسلامبولي) ،حزام الانقلابات الإفريقي: الأزمات الدستورية وقود التدخلات العسكرية، مجلة المجلة، https//:www.majalla.com
- محمد (الجزار)، الحراك الثوري في مالي، مجلة قراءات إفريقية، https//:qiraatafrican.com
- د جيهان (عبد الرحمن)، تداعيات خروج دول الساحل من "إيكواس"، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، متوفر على الرابط التالي https//:rcssegypt.com
- الانقلاب العسكري في مالي: تفاصيل الحدث، مجلة قراءات إفريقية، https//:alsudanet.com
- بيان الاتحاد الأوروبي حول الانقلاب في مالي، الجزيرة نت، https//:www.aljazeera.net

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

خامسا: مراجع أجنبية

• Makinda, S. M., & Okumu, F. W. (2008). The African Union: Challenges of globalization, security, and governance. Routledge. doi.org

• African Union. (2000). Constitutive Act of the African Union (Article 22). https://au.int/en/treaties/constitutive-act-african-union

• African Union. (2007). African Charter on Democracy, Elections and Governance. https://au.int/en/treaties/african

• African Union Peace and Security Council. (2009). Communiqué on the ‹situation in Mauritania (PSC/PR/Comm.(CLXXXII)). African Union.

• Czerep, J. (2020). Coup d'état in Mali. PISM Spotlight. Polish Instituteof International Affairs. https://www.pism.pl/publications/Coup_detat_in_Mali